



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

الفصل التشريعي الخامس عشر  
دور الانعقاد العادي الأول

التقرير رقم (89)

قطاع اللجان

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

الرقم :

التاريخ : ١٠ رمضان ١٤٣٨ هـ

الموافق : ٥ يونيو 2017 م

بإسناد إلى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل  
ويديره مدير جدول أعمال اللجنة القادمة

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أقدم لكم التقرير التاسع والثمانين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن

الاقتراح بقانون بشأن العلاج من الخارج .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي

به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

محمد حسين الدلال

## **الفصل التشريعي الخامس عشر**

### **دور الانعقاد العادي الأول**

#### **لجنة الشؤون التشريعية والقانونية**

##### **التقرير رقم (89)**

**التقرير (التاسع والثمانون) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية**

**عن الاقتراح بقانون بشأن العلاج من الخارج .**

**إعداد : أ. / خالد عبدالرحمن المطيري**

**مراجعة : أ. / بشاير حمد العازمي**

State of Kuwait



دولة الكويت

-1-

الفصل التشريعي الخامس عشر  
دور الانعقاد العادي الأول

التاريخ : ١٠ رمضان 1438هـ  
الموافق : ٥ يونيو 2017م

التقرير التاسع والثمانون

للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن

الاقتراح بقانون بشأن العلاج من الخارج

المقدم من السيد العضو / أحمد نبيل الفضل

الإحالة :

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار إليه بتاريخ 2017/1/30 ، وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس .

اجتماع اللجنة :

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2017/5/30 .

### موضوع الاقتراح بقانون :

تبين للجنة أن الاقتراح بقانون يتضمن ثمان مواد بالإضافة إلى الديباجة والمذكرة الإيضاحية ، حيث تضمنت في مجملها حظر العلاج في الخارج على نفقة الدولة ، واستقدام الطبيب الأجنبي المختص حال عدم تواجد نظيره بالداخل وذلك على نفقة الدولة ، بعد التعاقد معه عن طريق المكاتب الصحية الكويتية بالخارج وإتاحة الفرصة للأطباء بوزارة الصحة بمرافقة الطبيب الأجنبي لاكتساب الخبرة ، على أن يتم إصدار اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القانون من قبل وزير الصحة .

ويهدف الاقتراح بقانون – حسبما ورد في مذكرته الإيضاحية – إلى إعادة تنظيم العلاج الطبي خارج إقليم الدولة وتحويل مسار الرعاية الطبية للمواطنين من خارج الكويت إلى داخلها والحفاظ على المال العام بعد أن شكل العلاج في الخارج عبء مالي على الميزانية العامة للدولة .

### عرض عمل اللجنة :

من البحث والدراسة تبين للجنة من خلال مطالعة نصوص الاقتراح بقانون أنه جاء بهدف نبيل كونه يسعى إلى الحد من الهدر في الميزانية العامة إلا أن أنها ترى أن تحقيق هذا الهدف يجب ألا يكون على حساب صحة المواطنين وحياتهم خاصة في حالة عدم توافر العلاج داخل الدولة وإنما يجب أن يكون من خلال تنظيم قواعد عامة للعلاج بالخارج وفرض مزيد من الرقابة عليه .



دولة الكويت

State of Kuwait

-3-

كما ترى اللجنة وجود تعارض بين ما جاء بالاقترح بقانون وخاصة المادة الأولى منه مع أحكام الدستور الكويتي في المادة (15) منه والتي تنص على أن :

" تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة " .

### رأي اللجنة (التصويت):

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى **عدم الموافقة** بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون .

State of Kuwait



دولة الكويت

-4-

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس المقرر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما  
تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

الحميدي بدار السبيعي

\* المرفقات :

- مرفق رقم (1) : نسخة من الاقتراح بقانون .

**مرفق رقم (1)**  
**نسخة من الاقتراح بقانون**

State of Kuwait



١٢٧ / ١٣٤  
دولة الكويت

٢٠ يناير ٢٠١٧

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن العلاج من الخارج، مشفوعاً بمذكرته  
الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.  
مع خالص التحية ،،

مقدم الاقتراح

أحمد نبيل الفضل

أحمد نبيل الفضل  
عضو مجلس الأمة

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
ويوزع على الأعضاء

## اقتراح بقانون بشأن العلاج من الخارج

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٨١ بشأن مزاوله مهنة الطب البشري وطب الأسنان والمهين المعاونة لهما والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### (مادة أولى)

يحظر على الدولة إرسال الكويتي وغيره لتلقي الرعاية الطبية والعلاج في الخارج على نفقتها الخاصة.

### (مادة ثانية)

في حالة عدم توافر الرعاية الطبية والعلاج في الدولة للمريض الكويتي المصاب بمرض مستعصي تلزم وزارة الصحة باستقدام الطبيب الأجنبي المختص في الرعاية الطبية والعلاج وطاقمه المساعد إلى الدولة وذلك على نفقتها الخاصة. وتقوم وزارة الصحة على نفقتها الخاصة إتماماً لحكم هذه المادة بتوفير غرفة خاصة طبية في إحدى المصحات العلاجية الخاصة في الكويت ما لم تتوافر هذه الغرفة في أحد المستشفيات الحكومية، وأن تتكفل بكافة ما يلزم للرعاية الطبية والعلاج في المصحة العلاجية الخاصة وبما في ذلك التحاليل الطبية والفحوصات والأشعة بأنواعها وغيرها.

ولا يسري هذا الحكم على المريض الأجنبي أو غير الكويتي.

(مادة ثالثة)

تحال وجوبياً جميع الطلبات المقدمة إلى أي جهة حكومية من الكويتيين الراغبين بتلقي الرعاية الطبية والعلاج في الخارج إلى وزارة الصحة لإعمال أحكام هذا القانون.

(مادة رابعة)

يتاح لأطباء وزارة الصحة دون غيرهم مرافقة الطبيب المستقدم من الخارج لأغراض التدريب واكتساب الخبرات من الطبيب المستقدم.

(مادة خامسة)

تتولى المكاتب الصحية الكويتية في الخارج مهمة التعاقد مع أطباء الخارج وطاقمهم المساعد لاستخدامهم إلى الكويت بدلاً من مهامها الحالية.

(مادة سادسة)

تصدر اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القانون بقرار من وزير الصحة، ويصدر الوزير كذلك القرارات اللازمة لتنظيم استخدام الطبيب الأجنبي وطاقمه المساعد، والأجور المقررة لهم، وتحديد الأمراض المستعصية التي لا تتوافر لها رعاية طبية وعلاج في الكويت.

(مادة سابعة)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة ثامنة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

**المذكرة الإيضاحية**  
**للاقتراح بقانون**  
**بشأن العلاج من الخارج**

نصت المادة [١٥] من الدستور على أن : [ تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة ].

وبالرغم من كفالة الدولة للصحة العامة، إلا أن الممارسات العملية على مدى سنوات طويلة قد كشفت عن استغلال واضح لنوع خاص من الرعاية الطبية والعلاج وهو الذي توفره الدولة لمواطنيها في خارج إقليمها.

فبالرغم من وجهة هذه الرعاية الطبية الخارجية التي تؤكد على التزام الدولة بصحة مواطنيها إلا أن هذه الرعاية قد شكلت عبئاً على المال العام من جانب، واستغلت للترغيبات السياسية والاجتماعية من جانب آخر، فإختلت مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، وانهار الهدف السامي الذي ابتغاه الدستور بتحقيق عناية كاملة للمواطن، ناهيك على أن الدولة أصبح لها القدرة على تحويل مسار الرعاية الطبية لمواطنيها بدلاً من أن تكون من الكويت إلى الخارج إلى أن تكون من الخارج إلى الكويت.

وهذا المسار الجديد سيؤدي حتماً إلى اكتساب أطباء الداخل خبرات أطباء الخارج، فتنسج أفاق الرعاية الطبية في الكويت.

وتحقيقاً لفكرة المسار الجديد ، وتوفيراً للمال العام ، وقطعاً لدابر الاستغلال المشار إليه ، وتوسيعاً لقاعدة المستفيدين من الكويتيين من الرعاية الطبية المتوافرة في الخارج، فقد أعد الاقتراح بقانون المرفق، الذي نص في مادته الأولى بأن : [ يحظر على الدولة إرسال الكويتي وغيره لتلقي الرعاية الطبية والعلاج في الخارج على نفقتها الخاصة ].

ومفاد المادة المقترحة أنه حظر عام لا استثناء فيه لاستعمال النص لفظ [ الحظر ] بدلا من لفظ [ لا يجوز ].

كما أن هذا النص المقترح قضى بسريان الحظر المشار إليه على غير الكويتي كالأجنبي المعلومة جنسيته، وكذلك على الأفراد الذين لا يحملون أي جنسية كالمقيمين بصورة غير قانونية، حتى لا ينحصر الحظر المشار إليه في الكويتي فقط، فيفهم خطأ من نص المادة الأولى أن الذين لا يحملون الجنسية الكويتية المشار إليهم لا يشملهم الحظر المشار إليه.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن لفظ [ الدولة ] هو لفظ عام يشمل كافة الوزارات والجهات الحكومية، والدواوين العاملة في الدولة كالديوان الأميري، وديوان ولي العهد، وديوان سمو رئيس مجلس الوزراء، حتى يكون لدينا قاعدة قانونية عامة ومجردة وملزمة على الكافة تحقيقاً للمساواة والعدالة للمواطنين كافة.

ونظراً لأهمية الخبرات الطبية المتوافرة في الخارج وحاجة الدولة إليها في مواجهة ما استعصى على الخبرات الطبية في الكويت من أمراض، وكذلك حتى لا تنقص الرعاية الطبية فقد نصت المادة الثانية من الاقتراح بأنه :

[ في حالة عدم توافر الرعاية الطبية والعلاج في الدولة للمريض الكويتي المصاب بمرض مستعصي فإن وزارة الصحة تلتزم باستقدام الطبيب الأجنبي المختص في الرعاية الطبية والعلاج وطاقمه المساعد إلى الدولة وذلك على نفقتها الخاصة .

وأن تقوم وزارة الصحة على نفقتها الخاصة إتماماً لحكم هذه المادة بتوفير غرفة خاصة طبية في إحدى المصحات العلاجية الخاصة في الكويت ما لم تتوافر هذه الغرفة في أحد المستشفيات الحكومية ولا يسري هذا الحكم على المريض الأجنبي أو غير الكويتي ].

ويقصد بهذا النص من المادة الثانية من الاقتراح بقانون عدم حرمان المريض الكويتي من الخبرات الطبية المتوافرة في الخارج عند عدم توافر الرعاية الطبية والعلاج في الدولة لمرض ما بأن يصبح

على وزارة الصحة التزام باستقدام الطبيب الأجنبي المختص وطاقمه المساعد في الرعاية الطبية والعلاج لهذا المرض المستعصي على الخبرات الطبية في الدولة وذلك على نفقة الدولة.

وحتى يشعر المريض الكويتي بكمال الرعاية الطبية والعلاج كما هو الشأن لو أرسل للخارج فإن وزارة الصحة وعلى نفقتها الخاصة توفر غرفة خاصة طبية في إحدى المصحات العلاجية الخاصة في الكويت ما لم تتوافر هذه الغرفة في أحد المستشفيات الحكومية.

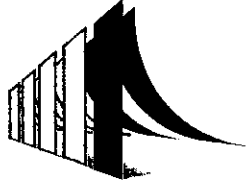
وحتى لا يفهم أن الاستفادة من استقدام الرعاية الطبية والعلاج من الخارج إلى الكويت ستشمل الأفراد الآخرين من الأجانب ومن غير الكويتيين فإن النص المقترح قضى بأن حكمه لا يسري على المريض الأجنبي وعلى غير الكويتي كالمقيمين بصورة غير قانونية، حتى لا يحتج هؤلاء بهذا النص لأنه قد حظر عليهم ما حظر على الكويتي من إرساله للعلاج والعناية الطبية في الخارج، فيفسر النص خطأً أن الاستفادة المشار إليهما في نص المادة الثانية من مقترح القانون تسري على الأجنبي وعلى غير الكويتي أيضاً، وهو ما لم يقصده النص هنا.

وتجدر الإشارة هنا أن المقصود بعبارة [ على نفقتها الخاصة ] هو أن تشمل هذه النفقات أجور الاستقدام والسكن ومصاريف السفر وكل ما يلزم للطبيب الأجنبي المختص وطاقمه المساعد.

وحتى يكتب لهذا الاقتراح النجاح في تحقيق أهدافه ولا تضيع الجهود في الحفاظ على المال العام فقد نصت المادة الثالثة من الاقتراح بأن :

[ تحال وجوباً جميع الطلبات المقدمة إلى أي جهة حكومية من الكويتيين الراغبين بتلقي الرعاية الطبية والعلاج في الخارج إلى وزارة الصحة لإعمال أحكام هذا القانون ].

ويقصد بهذا النص أن أي طلب يقدم من الكويتي يتضمن رغبته بتلقي الرعاية الطبية والعلاج في الخارج فإن هذا الطلب يحال وجوباً إلى وزارة الصحة حتى ولو كان هذا الطلب قدم إلى الديوان الأميري أو ديوان ولي العهد أو ديوان سمو مجلس الوزراء أو لأي وزارة أو جهة حكومية أخرى.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

ولا داعي هنا لذكر الأجنبي أو ذكر غير الكويتي طالما أن المادة الأولى من مقترح القانون حظرت عليهما الاستفادة من الرعاية الطبية والعلاج في الخارج ، كما أن المادة الثانية من الاقتراح حظرت عليهما كذلك الاستفادة من استقدام الرعاية الطبية والعلاج من الخارج إلى الكويت، فتصبح الطلبات المقدمة من الأجنبي أو من غير الكويتي منعدمة لا سبيل لقبولها بأي شكل من الأشكال.

ومن أجل استثمار الخبرات الأجنبية المستقدمة إلى الكويت فقد نصت المادة الرابعة على أن :  
[ يتاح لأطباء وزارة الصحة دون غيرهم مرافقة الطبيب المستقدم من الخارج لأغراض التدريب واكتساب الخبرات من الطبيب المستقدم ].

ونظراً لكون هذا الاقتراح يهدف إلى نقل العلاج في الخارج إلى الكويت فإن المادة الخامسة منه قضت بتقليص المهام التي تتولاها المكاتب الصحية الكويتية في خارج البلاد بأن تنحصر مهامها بإجراء التعاقدات نيابة عن وزارة الصحة مع أطباء الخارج وطاقمهم المساعد لاستخدامهم إلى الكويت بدلاً من مهامها الحالية.

ونصت المادة السادسة بأن :

[ تصدر اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القانون بقرار من وزير الصحة، ويصدر الوزير كذلك القرارات اللازمة لتنظيم استقدام الطبيب الأجنبي وطاقمه المساعد، والأجور المقررة لهم، وتحديد الأمراض المستعصية التي لا تتوافر لها رعاية طبية وعلاج في الكويت ].

أما المادتان السابعة والثامنة فقد نصتا على أن : [ يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون ] ، وأن : [ على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ].

وأخيراً تجدر الإشارة إلى الاقتراح بقانون سمي بـ [ العلاج من الخارج ] ، وبذلك يقصد به عنصر الرعاية الطبية الشاملة من الطبابة وغيرها، وعنصر العلاج الذي تدخل فيه الأدوية والأدوات والمعدات الطبية المتوافرة في الخارج لاستخدام هذين العنصرين إلى داخل الدولة للكويتيين فقط، فجاءت تبعاً لذلك عبارة [ العلاج من الخارج ] .